

المبحث الرابع أثر الاعتقاد في أن الله ﷻ هو الملك

المعنى اللغوي :

هو النافذ الأمر في ملكه ، إذ ليس كل مالك ينفذ أمره ، وتصرفه فيما يملكه ، فالملك أعم من المالك ، والله تعالى مالك المالكين كلهم ، والملاك إنما استفادوا التصرف في أملاكهم من جهته تعالى .

المعنى المستخلص من القرآن الكريم :

بناء على استقراء آيات القرآن الكريم المتعلقة بتلك الصفة، وفي حدود فهم الباحث لمعانيها العامة، أمكن استخلاص المعنى العام لتلك الصفة فيما يلي:

(الله سبحانه جل شأنه مالك الملك وحده لا شريك له .. استخلف العباد في ملكه وأمر بالإنفاق منه ، وجعل للإنفاق شروطاً وآداباً، يهب ما يشاء لمن يشاء .. فلا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك .

تشوف الخلق لعطائه .. فأغرى إبليس العباد بغرور الملك .

سبحانه وتعالى مليك مقتدر بيده ملكوت كل شيء، استوجب تفرده بملكه تسبيح جميع خلقه.

أحاط جل شأنه بملكه الكون بأسره .. سمائه وأرضه وجميع خلقه .. مطلقاً فيه مشيئته وبمقتضى ملكه:

يعز ويذل .. ينفع ويضر .. يحيى ويميت .. يملك السمع والأبصار .. ويقلب الليل والنهار .. إليه وحده في الآخرة الملك والمآل).

الأبعاد العقدية :

ترتيباً على المعنى العام المستخلص لتلك الصفة ، يمكن تحليل أبعادها العقدية على النحو التالي :

- ١ - الله سبحانه جل شأنه مالك الملك .
- ٢ - وحده لا شريك له .
- ٣ - استخلف الله ﷻ العباد في ملكه .
- ٤ - وأمر الله ﷻ بالإنفاق مما استخلف الإنسان فيه .
- ٥ - يهب من ملكه ما يشاء لمن يشاء .
- ٦ - فلا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك .

٧ - تشوف الخلق لعطائه .. فأغرى إبليس العباد بغرور الملك .

٨ - الله ﷻ ملك مقتدر .

٩ - استوجب تفرده بملكه تسيح جميع خلقه .

١٠ - أحاط بملكه الكون بأسره .. سمائه وأرضه وجميع خلقه .

١١ - مطلقاً فيه مشيئته .. وبمقتضى ملكه يعز ويذل ، ينفع ويضر .

١٢ - يحيى ويميت .

١٣ - يملك السمع والأبصار .

١٤ - ويقلب الليل والنهار .

١٥ - إليه وحده في الآخرة الملك والمآل .

١٦ - المصير إليه .

١٧ - الشفاعة بإذنه وحده سبحانه .

دليل القرآن الكريم لكل بعد عقدي وبيان أثره الاقتصادي :

فيما يلي بيان دليل كل بعد من الأبعاد العقدية من آيات القرآن الكريم، ثم إيضاح الأثر

الاقتصادي لكل منها:

البعد العقدي :

١ - الله سبحانه جل شأنه مالك الملك :

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزُ مَنْ

تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

٢ - وحده لا شريك له :

﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ

وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١].

﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ

وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢].

الأثر الاقتصادي :

إقرار الملك المطلق لله وحده لا شريك له . يجعل إطلاق كلمة الملكية على الخائزين على

بعض من متاع الدنيا تعبيراً مجازياً، يعلم به المالك أنه مفوض من ربه في حق الإستعمال

والتصرف ، فيحاول أن يستهدى بشرع الله ﷻ في تحصيل أسباب التملك ، وفي الحرص على ما ملكه الله ﷻ.

البعد العقدي :

٣ - استخلف الله ﷻ العباد في ملكه

﴿ وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٣]

﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا إِنْ رَزَقَ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفًا ﴾ [هود: ٥٧].

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥].

﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: ٣٩].

﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۗ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [الحديد: ٧].

الأثر الاقتصادي :

الملكية في الفكر الوضعي عادة ماتنسب فقط إلى الحائزين على كافة حقوق الانتفاع للأصول المملوكة ، بينما يحدد مبدأ الاستخلاف ، أن مايقع تحت يد الإنسان من الأموال ، ليس ملكاً مطلقاً له ، وإنما هو لله حق مكتسب بالخلافة والإنابة بتوكيل صريح من الخالق حدد للإنسان فيه دوره ومسئوليته، فهي خلافة مقيدة وليست مطلقة^(١).

وبذلك تتحول الملكية إلى أمانة استخلاف من الله ﷻ ، يمكن التعبير عنها بحق الانتفاع.

(١) الدكتور/ حسن صالح العناني - الأسس الاقتصادية الإسلامية وتنظيم تطبيقها - ص ٦

البعد العقدي:

٤ - أمر الله ﷻ بالإنفاق مما استخلف الإنسان فيه:

﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا هُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [الحديد: ٧].

الأثر الاقتصادي :

المفسر الكبير الرمنشري صاحب تفسير القرآن المعروف «بالكشاف» يخاطب حائزي الأموال بقوله: «أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي بأموالكم في الحقيقة وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب فانفقوا منها»^(١).

ويعتبر مبدأ مسؤولية الإنفاق امتداداً لمبدأ «المال مال الله والبشر مستخلفون فيه». وترتب مسؤولية الإنفاق من مال الله، الآداب الإسلامية في إخراج الزكاة .. أهمها

مايلي :

- إخلاص النية لله والبعد عن الرياء .
- تحرى المستحقين .
- البعد عن المن والأذى .
- الإنفاق في السر بأكثر مما هو في العلن .
- الإنفاق من الطيبات .

هذا وقد تم عرض أثر الزكاة في التنمية الاقتصادية تفصيلاً ، في مبحث مستقل.

البعد العقدي:

٥ - يهب من ملكه ما يشاء لمن يشاء :

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ | آل عمران: ٢٦ |.

(١) يراجع تفصيلاً في كتاب الدكتور/ إبراهيم دسوقي أباطه - الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهاجه - دار الشعب

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ۖ يَنْقُومِ أَدْرَاكُورَآ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَءَاتَاكُمْ مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٠]

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِمَّا تَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ ۗ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ ۖ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾

[يوسف: ١٠١]

﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ آعْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٣٩﴾ فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٤٠﴾ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ ﴿٤١﴾ وَءَاخِرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿٤٢﴾ ﴾ [ص: ٣٤-٣٨].

الأثر الاقتصادي :

الإقرار بحق الله المطلق في أن يهب من ملكه لمن يشاء من عباده ، يؤدي إلى تحقيق عدة آثار اقتصادية .. أهمها مايلي :

١ - اعتبار ما حصل عليه الغير من ملك الله ﷻ على وجه مشروع حق أقره الله ﷻ له ، فلا ينازع عليه إلا كان ثمة تعارض مع المصلحة العامة .

٢ - القبول الاجتماعي بالملكية من جانب الطبقات الفقيرة ، بما يحد من أزمة الإحساس بالمفارقة المادية بينهم وبين الأغنياء ، ويرتب سلاما اجتماعيا ينعكس أثره في الاستقرار الاقتصادي .

٣ - التوجه إلى الله ﷻ بالرجاء في بعض ملكه ، والتفاؤل الإيماني في هذا الشأن ، يوقظ الحس الاستثماري والحرص على الإدخار ، الذي يصب في النهاية لصالح التنمية الاقتصادية .
البعد العقدي :

٦ - لا مسوغ لغرور أحد بما فوضه الله فيه من الملك :

كما جاء في موقف صاحب الجنتين في سورة الكهف :

﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِّنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا ﴿١٠﴾ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا ﴿١١﴾ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ ۖ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿١٢﴾ ﴾

وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴿٣٦﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا ﴿٣٧﴾ [الكهف: ٣٦-٣٧].

وكان عاقبته :

﴿ وَأَحْيَيْتَ بِشَمْرِهٖ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا بَلِيَّتِي لِمَ أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴿٣٧﴾ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةً يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٣٨﴾ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴿٣٩﴾ [الكهف: ٤٢-٤٤].

وكما جاءت العبرة أيضا فيما جاء في شأن قارون :

﴿ إِنَّ قَرُونًا كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوتُوا بِالْعُصْبَةِ أُولَىٰ الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَابْتَغَ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الْدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَتَّبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۗ أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۖ وَلَا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۖ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَرُونُ ۖ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ اللَّهُ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الْصَّابِرُونَ ﴿٨٠﴾ لَخَسَفْنَا بِهٖ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ [القصص: ٧٦-٨١].

الأثر الاقتصادي:

الغرور الناجم عن سوء فهم الإنسان بأن الملكية قدر رباني ، يهبها الله ﷻ لمن يشاء من عباده، يدفع بالإنسان إلى سلوك اقتصادي سلبى على النحو التالي:

١ - الإسراف والتبذير في الإنفاق على غير ما شرع الله ﷻ ، بما يرتب هدرًا للشروة القومية.

٢ - الاستعلاء الطبقي على الطبقات الأدنى. بما يورث الحقد الاجتماعي، ويكون مقدمة لصدام اجتماعي ينهار به الاقتصاد القومي بأسره.

٣ - إذا لم يتمكن الإحساس من الإنسان بأن ما يملكه هو من فضل الله وحده، أدى به الأمر إلى المبالغة في الحصول على الثروة من مصادرها المختلفة دون نظر إلى حدود مشروعيتها، بما يؤدي إلى تصرفات مالية واقتصادية قد تهدد الكيان القومي بأسره .

وعلى سبيل المثال ، كان بعض من أسباب الانهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، راجع إلى استدراج بعض من أصحاب رءوس الأموال للقائمين على أمر الائتمان المصرفي ورشوتهم للحصول على أموال ليس لها غطاء كاف من الضمانات ، مما رتب صعوبات بعد ذلك في السداد ووضع البنوك في موقف العاجز عن تحصيل ديونها .

البعد العقدي:

٧ - تشوف الخلق لعطائه .. فأغرى إبليس العباد بفرور الملك :

﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۗ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ ﴾ [آل عمران: ١٤]

﴿ وَتَحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ [الفجر: ٢٠]

﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّذَرُكُمْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى ﴾ [طه: ١٢٠]

الأثر الاقتصادي :

غريزة التملك من الغرائز الفطرية الكامنة في النفس الإنسانية منذ بدأ الله ﷻ الخلق ، وتشكل هذه الغريزة حافزاً اقتصادياً في الإنتاج والعمل ، ويحيط الإسلام تلك الغريزة بضوابط من المشروعية التي تحول دون انحرافها إلى مسارات محرمة نتيجة سيطرة الأنانية والرغبة في تعظيم عائد التملك دون مراعاة مقتضيات الحلال المشروع .

البعد العقدي :

٨ - الله ملك مقتدر :

﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ ﴿٥٤﴾ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾ ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥]

بيده ملكوت كل شيء

﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٨-٨٩]

٩ - استوجب تفرده بملكه تسبيح جميع خلقه:

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التغابن: ١].

الأثر الاقتصادي :

العلاقة بين الإنسان والكون في الإسلام ، قائمة على أساس أن الله سبحانه وتعالى بمقتضى إطلاق ألوهيته ﷻ وملكيته للكون ، سبح الكون له وخضع بما أمره به من تسخير ينعم به سائر الجنس البشرى .

وقيام العلاقة بين الإنسان والبيئة على أساس من الانسجام المتبادل والشعور بالوحدة التعبدية لله ﷻ ، يدفع بالإنسان إلى الحرص على الكون والبيئة ، وإعمال الرؤية والفكر ، قبل القيام بأي محاولة لاستغلال البيئة على نحو قد يضر بجوانب أخرى منها .

ولا شك أن فكرة الصراع مع الطبيعة التي كانت محور تصور عام لعلاقة الإنسان بالكون في الفكر الغربي، لعبت دورها في الاستخفاف بالبيئة، واعتبر أحياناً تدمير بعض منها .. انتصاراً على الطبيعة .

وقد خلف الخلل البيئي آثاره الاقتصادية العالمية في اختلال الدورات الزراعية ، وتلويث الغلاف الجوى بما أدى إلى اضطرابات مناخية .. إلى غير ذلك من الآثار .

البعد العقدي :

١٠ - أحاط الله ﷻ بملكه الكون بأسره .. سمائه وأرضه وجميع خلقه

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٠٧].

﴿ وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٩]

﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٢٠]

١١ - مطلقا فيه مشيئته .. وعقتضى ملكه يعز ويذل ، ينفع ويضر ، يحيى ويميت .

يعز ويذل:

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مِنْ شَاءِ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِنْ شَاءِ وَتُعِزُّ مَنْ شَاءَ وَتُذِلُّ مَنْ شَاءَ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

ينفع ويضر:

﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس: ٤٩].

١٢ - يحيى ويميت :

﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ شَاءَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٧]

﴿ أِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٠٧].

١٣ - يملك السمع والأبصار:

﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٣١].

١٤ - ويقلب الليل والنهار :

﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ شَاءَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٧]

﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلًّا يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٣].

الأثر الاقتصادي :

إطلاق ملك الله ﷻ في الكون بسمائه وأرضه، ليله ونهاره، كواكبه ونجومه، والإقرار له بمطلق المشيئة والقدرة على أن يعز من يشاء ويذل من يشاء.

يجعل الإنسان حريصاً في تصرفاته الاقتصادية على مراعاة ما يرضى الله سبحانه وتعالى، لتلا يكون عرضة لعقابه، بل ويحاول دائماً التسامي بالقيم النبيلة كي يكون أهلاً لأن يعزه الله جل شأنه بدلاً أن يذله .

وغير خاف أن المشروعية الإسلامية في السلوك الاقتصادي ، تترك آثارها الإيجابية في تحقيق أمانة التعامل والحد من الهدر الاقتصادي الذي ترتبه التحويلات غير المشروعة الناجمة عن الغش أو الاحتكار أو السرقة أو الرشوة.

البعد العقدي:

١٥ - إليه وحده في الآخرة الملك والمال .:

﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاحة: ٤].

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَنِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ٧٣]

﴿ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢٦]

﴿ يَوْمَ هُمْ بَبْرُزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ [غافر: ١٦].

١٦ - المصير إليه :

﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ [النور: ٤٢].

١٧ - الشفاعة بإذنه وحده سبحانه:

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الأثر الاقتصادي:

الاعتقاد بأن مآل الأمر والملك في النهاية لله وحده ﷻ ، وأن لا استقرار لإنسان على ملكه لأنه لا محالة تاركه بالموت ، يرتب إحساساً بأهمية مراعاة المشروعية الإسلامية في التصرفات الاقتصادية ، والتي ينعكس أثرها إيجابياً في تنمية الثروة القومية والحفاظة عليها.

